الأسباب و الآثار الاجتماعية و الاقتصادية لظاهرة الطلاق في الجمهورية العربية السورية
دراسة وصفية تحليلية في ظل الأزمة

إعداد الدكتور
د/ جهاد ذياب الناقولا

الأسباب و الآثار الاجتماعية و الاقتصادية لظاهرة الطلاق في الجمهورية العربية السورية
دراسة وصفية تحليلية في ظل الأزمة

إعداد الدكتور
د/ جهاد ذياب الناقولا

ملخص

تظهر أهمية مشكلة الطلاق في سورية انطلاقاً من أهمية الأسرة و دورها في المجتمع الذي يصلح بصلاحها و يفسد بفسادها ،وتأتي دراسة موضوع الطلاق من كونه إحدى أهم المشكلات الاجتماعية التي تدمر الأسرة و المجتمع . الأمر الذي يتطلب دراسة هذا الموضوع و تحديد مسبباته و آثاره لا سيما خلال الأزمة ،إذ من المتوقع أن الأزمة ضاعفت من عدد حالات الطلاق ،و ساهمت في تمزيق الأسرة السورية ،كما أنه لا يتوفر دراسات حديثة عن الطلاق في ظل ألازمة و هذا ما يدفع للخوض فيها.

تنطلق أهمية هذا الموضوع من خلال النتائج التي يمكن أن يتوصل إليها للحد من أثاره لضمان استقرار الأسرة و المجتمع.

تهدف الدراسة إلى تبيان دور سوء استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في حدوث الطلاق، و التعرف على الأسباب الاجتماعية والاقتصادية و الصحية في ارتفاع نسب الطلاق ،و أثره على الأسرة والمجتمع.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي و توصلت إلى عدد من النتائج أهمها:

١-إن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي بشكل غير مناسب يسبب الطلاق.

٢-عودة ارتفاع حالات الزواج المبكر في ظل الأزمة لأسباب اقتصادية واجتماعية.

الكلمات المفتاحية: الطلاق- حالات الزواج المبكر- الآثار الاجتماعية و الاقتصادية

Abstract

The problem of Divorce in Syria appears through the importance of the family and its contribution in society witch is good or bad according to it The study of this subject as one of the most important social problems wich destroy society and Family in common.In which ,it needs to define its effects and casuses through the latest problems in Syria. As we know ,it's expected that these problems double the number of divorce cases and contribute in destroying the Syrian on family although there aren't any modern or real studies about this problem and this motivates to discuss it.The importance of this investigation sets off dve to the results which can reach to stop them to make the Family and society more stable.This studies aim to seeing the bad effects of using the face book and in divorce itself and at the same time knowing the healthy, economic and social effects in increasing the causes of it.

This study depends on the analytical descriptive way to know the results:

1- The using of face book and others in an irrelevant ways.

2- The rising of early marriage cases due to social and economic causes.

Finally this study has introduced a lot of suggestions. To stop this phenomenon.

مقدمة:

يدخل موضوع الطلاق ضمن اختصاص علم الاجتماع العائلي باعتباره أحد أهم ميادين علم الاجتماع العام. إنه مشكلة أسرية و مجتمعية ،لا بل مشكلة تنموية كونها تترك الكثير من الآثار السلبية التي تؤثر على أدوار الأسرة، و على جودة التنشئة التي تؤثر لاحقاً في التنمية المجتمعية -أي إنها تقلص بالمجمل من جهود العملية التنموية على صعيد المجتمع.

لقد تأسست الحياة الإنسانية و بنيت على قيم اجتماعية منذ عهد آدم و حواء، حيث مرت البشرية بعدد من أنماط الزواج الجماعي و الأحادي و تعدد الزوجات الذي يأخذ طريقه إلى الزوال لا سيما في المجتمع العربي السوري وصولا للنمط المعهود للشراكة الزوجية، التي تنطوي على الإنجاب، و التعاون ،و المحبة، و الألفة -أي غاية كل زواج حقيقي السعي لتحقيق الاستقرار الأسري، لكن من جانب آخر و على الرغم من أهمية و قدسية العلاقة الزوجية ،فإنه يعتريها في كثير من الأحيان مجموعة من الظروف، التي تتسبب في بزوغ مشكلات زوجية مختلفة ،و متعددة ، و متفاوتة في شدتها و خطورتها نتيجة العيش المشترك، تختلف باختلاف الرواسب الفكرية للشريكين، و بحسب تكوينهما الفكري و المجتمعي ،فتظهر نتيجة ذلك المشكلات التي تنهي بوقوع الطلاق القانوني عندما يرى أحد الطرفين أن الحياة المشتركة بينهما أصبحت مستحيلة ،أو في غاية الصعوبة .من هنا يمكن الحديث عن بعض الأسباب القديمة و الحديثة لظاهرة الطلاق و آثارها في المجتمع العربي السوري.

أولاً-مشكلة الدراسة ومبرراتها: تعتبر مشكلة الطلاق مشكلة قديمة قدم التاريخ منذ أن وجد الزواج على هذه الأرض ، فالزواج بالأصل ترتيب و إرادة إلهية كان القصد من ورائه ضمان استمرارية الجنس البشري في ظل الحياة الأسرية التي يفترض في أساس تكوينها أن تقوم على الاستقرار النفسي و الاجتماعي باعتبار أن الأسرة هي نواة المجتمع و محور الحياة الاجتماعية فيه.و نتيجة لما سبق ظهرت العديد من المشكلات الأسرية نتيجة العيش المشترك بين الأزواج و التمازج اليومي كأسرة معيشية يربطها رباط الدم لا المعيشة بالدرجة الأولى.هذه الأسرة لها وظائف محددة و تتسم بمجموعة من السمات أو المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية و ما إلى ذلك من متغيرات جديدة تكنولوجية أو سياسية

سببت مفرزات اجتماعية واقتصادية تركت الأسرة السورية أمام تحديات صعبة لا سيما في ظل الأزمة السورية التي طالت المجتمع بكل مكوناته و جوانبه الاجتماعية و النفسية والاقتصادية والجغرافية و غيرها ..

من هنا نصطدم بموضوع الطلاق الذي يجابه الزوجين عندما لا تؤدي الأسرة وظائفها أو عندما يصيبها خلل أو عدم توافق في بنيتها و كينونتها.

من جانب آخر لا بد من الخوض في موضوع الطلاق إلى جانب مسبباته العديدة و آثاره التي تدمر كيان الأسرة لا سيما إذا كان زواجاً لم يقم على أسس و ركائز مستقرة كبنائه على أهداف شخصية مادية وغيرها ،كزواج المصلحة على سبيل المثال ،و على أية حال فإن مشكلة الطلاق تحظى بأهمية كبيرة لدى علماء الاجتماع لما تتركه من آثار سلبية في أغلب الحالات على كلاً من الفرد أو الزوجين أو الأسرة ككل و مدى انعكاس التفكك الأسري على بنية المجتمع و على درجة تطوره.

إضافة لما ذكر يمكن دراسة موضوع الطلاق أسبابه و آثاره بسبب ازدياد حالات الطلاق في القطر العربي السوري حسب ما أشارت لذلك وسائل الإعلام المحلية و الوقائع المشاهدة والدراسات المحلية و مراكز البحوث الأمر الذي شكل ثقافة مسبقة لدى فئات الشباب من الجنسين جعلتهم يتوقفون كثيراً قبل الإقدام على الزواج كمحور أساسي في حياة كل فرد

أيضاً يعد الطلاق إحدى أهم المشكلات الاجتماعية التي تهدم و تدمر الأسرة و المجتمع معاً لما له من آثار اجتماعية على الأبناء عدة المستقبل و بناء الأمة ليكونوا فاعلين مستقبلاً في المجتمع بدلاً من أن يكونوا مستهلكين و من انعكاس ذلك على الجانب التنموي في المجتمع.

و يستوجب موضوع الطلاق اهتماما كبيرا في مجال البحث على الرغم من افتقار المكتبات المحلية لهذا النوع من الدراسات عن هذا الموضوع موضوع الطلاق في المجتمع السوري رغم انعكاساته السلبية المتعددة على المجتمع السوري و اقتصار بعض الدراسات التي تناولت موضوع الطلاق بين الأسباب و الآثار على معالجته من بعض الجوانب الاجتماعية التي تعد بعداً هاماً من أبعاد من الطلاق، كما أن الدراسات السابقة لم تركز بشكل كافي على الطلاق في ظل الأزمة، وعلى اثر الطلاق في الأبناء و في نموهم و تكيفهم وبناء مستقبلهم بحيث تضاعفت خطورة موضوع الطلاق عما كانت عليه قبل

الأزمة السورية إلى جانب مشكلات التواصل الأسري و تأثير التقنيات المتطورة ووسائل التواصل الالكتروني في زيادة انتشار الطلاق أو في محاولة البحث فيما إذا كانت وسائل التواصل الالكتروني لها تأثير في موضوع الطلاق إلى جانب موضوع التواصل الأسري و العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة و انتعاش ظاهرة الزواج المبكر من جديد،ربما بسبب الضغوط الاقتصادية على الأسرة ،لدراسته دراسة نظرية وصفية في الوقت الذي لا تتوفر فيه إحصائيات رسمية حديثة حول الطلاق،المحاولة التوصل لبعض المقترحات التي قد تساعد في الحد من هذه الظاهرة التي تؤرق مضجع الأسرة و استقرار المجتمع السوري.

ثانيا-أهمية الدراسة: تنبع أهمية دراسة أسباب و آثار الطلاق على الأسرة السورية من كون أن الأسرة هي أساس المجتمع، و أن المجتمع يصلح بصلاحها و يفسد أو ينهار بانهيارها- بمعنى أن قوة المجتمع تظهر من خلال قوة أسر المجتمع و صلابتها،و ذلك من خلال التوصل إلى نتائج يمكن أن ترسم و تحدد ملامح الحفاظ على بناء الأسر السورية وعلى استقرارها أمام التحديات الكبيرة التي واجهتها و تواجهها من أوضاع اقتصادية و سياسية و اجتماعية و صحية.

ثالثاً-أهداف البحث: لكل دراسة أهداف محددة تسعى من أجل تحقيقها أو التوصل إليها،و بالنسبة لهذه الدراسة (أسباب و آثار الطلاق في الجمهورية العربية السورية تهدف الدراسة إلى ما يلي :

١-تبيان دور سوء استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في حدوث الطلاق بين الزوجين.

٢- تبيان أهمية عناصر التكافؤ الزواجي في إنجاح عملية الزواج.

٣-التعرف على إذا كان سوء اختيار الشريك و تدخل الأهل لهما دوراً مستقبلاً في انتشار الطلاق.

٤-التعرف على العلاقة بين الزواج المبكر و تأثيره في الاستقرار الأسري.

٥-التعرف على دور سوء معاملة الزوج للطرف الآخر في حدوث الطلاق.

٤-التعرف على أهم الأسباب الاقتصادية و المشكلات الصحية التي تؤدي إلى انتشار الطلاق

٦- التعرف على **آثار** الطلاق على الأسرة و المجتمع.

رابعاً–الدراسات السابقة:

تم تصنيف الدراسات السابقة حسب التسلسل التاريخي من الأقدم فالأحدث كالتالي:

الدراسة الأولى–دراسة عبد الرحيم ١٩٩٣: عنوان الدراسة: الطلاق مشكلة أم حل ،قام بهذه الدراسة الباحثة آمال عبد الرحيم،و هي دراسة ميدانية جرت في دمشق و ريفها.انطلقت أهمية الدراسة من كون موضوع الطلاق يشكل ظاهرة اجتماعية مرتبطة بظروف اقتصادية و اجتماعية و نفسية تترك آثار سلبية في المجتمع و الأسرة و الأطفال،وهدفت للوصول إلى جملة الأسباب التي أدت إلى ارتفاع أعداد المطلقين والمطلقات ،و كان المجتمع الأصلي للدراسة مكوناً من واقعات الطلاق و عددها ١١٤٣٨ في دمشق و ريف دمشق خلال الأعوام من ١٩٩٨ و حتى ١٩٩٠، و سحبت عينة بنسبة ٣% أي ٣٤٥ حالة طلاق ،اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي من خلال العينة توصلت الدراسة إلى أن الطلاق ليس له سبب واحد بل عدة أسباب تتفاعل مع بعضها تؤدي إلى وقوعه لكن أهم الأسباب هو تدخل الأهل في شؤون الزوجين،و سوء التفاهم و التوافق كأسباب رئيسية،إضافة إلى عوامل مساعدة كالعوامل الاقتصادية و المقصود بها انخفاض المستوى الاقتصادي،و أوضحت أن نسبة الطلاق ارتفعت لدى من هم من مستوى تعليمي منخفض إلى ٧٣%، و أن للزواج المبكر أثر في حدوث الطلاق.أيضاً بينت الدراسة أن ٥٢،٧%من المطلقين كانوا يسكنون في منزل مشترك مع الأهل،كما بينت أن سوء الاختيار مثل (عدم التوافق بالعمر و المستوى الاجتماعي و التعليمي و الاقتصادي) لعب دوراً مهماً في الطلاق .

هذه الدراسة تحدثت بشكل موسع عن ظاهرة الطلاق في سورية من خلال أسبابها المختلفة لكنها لم تتحدث عن آثارها بشكل موسع (التي تشكل خطورة كبيرة على الفرد و الأسرة و المجتمع معاً)

الدراسة الثانية–دراسة الزحيلي ١٩٩٨/: قام بهذه الدراسة النظرية وهبة الزحيلي تحت عنوان الزواج و الطلاق عام ١٩٩٨إذ تحدث عن الزواج وآثاره، والأهلية والولاية والوكالة في الزواج،وحقوق الزواج و الطلاق والخلع و التفريق القضائي والعدة و حقوق الأولاد و هي باختصار دراسة تصنف بأنها من الدراسات النظرية ذات الطابع الديني لذلك لن يتم التوسع بعرضها.

الدراسة الثالثة-دراسة محمد علي المالكي في السعودية ١٩٨٩:

أجريت الدراسة في المركز العربي للدراسات الأمنية و التدريب بالرياض تحت عنوان أثر الطلاق على انحراف الأحداث و هي رسالة ماجستير جرت عام ١٩٨٩هدفت الدراسة إلى التعرف على ظاهرة الطلاق و الآثار السلبية التي قد تنشأ عنه و مدى مساهمة هذه الآثار في انحراف الأحداث و محاولة الحد منها و حماية الأحداث و خاصة الصغار منهم خوفا من أن يبقوا فريسة لهذه الآثار كالإهمال و عدم الرعاية و التوجيه و الحرمان من حنان الأبوين لحمايتهم من الانحراف الذي يقودهم إلى ارتكاب السلوك الإجرامي.

اعتمدت الدراسة منهجياً على المنهج الوصفي التحليلي و على الطريقة التاريخية من خلال التحدث عن الطلاق في الأمم القديمة و البدائية و عند الجاهلية. اعتمد الباحث على أسلوب الملاحظة غير المشاركة لبعض الأحداث الذين ينتمون إلى اسر تسبب الطلاق في تفكيكها و الضرب و بعث الحكمين من أهله و أهلها لأثره الهام في علاج الأزمات.

توصل الباحث إلى عدة نتائج أبرزها:أن الطلاق يمكن أن يكون ظاهرة اجتماعية خطيرة تهدد حياة المجتمعات،كما أنه يؤدي إلى انحراف الأحداث إذا اقترن بعوامل أخرى كالعامل الاقتصادي و ضعف الوازع الديني.

الدراسة الثالثة-عدلية تونسي في السعودية ٢٠٠٢: جرت الدراسة على عينة من المطلقات و غير المطلقات في مدينة مكة المكرمة اعتمدت على المنهج السببي المقارن لمناسبته لأهداف الدراسة .أجريت الدراسة على عينة مكونة من ١٨٠ سيدة مطلقة و من ١٨٠ سيدة غير مطلقة كعينة ضابطة واختيرت بعض المجموعات من جامعة أم القرى و بعض المدارس الابتدائية و على الأطفال و من المعلمات في المراحل التعليمية المختلفة.اعتمدت الدراسة على الاستمارة أداة لجمع البيانات و توصلت إلى مجموعة من النتائج هي:أن التقدم في السن و طول الفترة بعد الطلاق تسهم بدرجة كبيرة في تكيف المرأة .الأم التي يقيم أبنائها معها كانت أقل قلقاً و اكتئاباً فذلك يبقى مثاراً لسعادتها رغم تحملها لعبء النفقة عليهم. الطلاق المبكر و صغر سن المطلقة عوامل مساعدة في ظهور القلق و الاكتئاب لعدم نضجها و قلة خبرتها.

توصلت الدراسة لمجموعة من التوصيات منها:أن تهتم وسائل الإعلام ببرامج موجهة للأسرة عبر مختصين لتوضيح الأسس التي يجب أن تبنى عليها الأسرة،و إدخال بعض البرامج التعليمية في المرحلتين الثانوية و الجامعية عن الأسرة في مناهج التعليم وإنشاء مكتب للتوجيه و الإرشاد الأسري داخل الجامعات.

الدراسة الرابعة–دراسة المركز الفلسطيني للديمقراطية و حل النزاعات٢٠٠٣:

عنوان الدراسة:الأسباب المؤدية إلى الطلاق في محافظة غزة من وجهة نظر المطلقين و المطلقات في محافظات غزة. **هدفت هذه الدراسة** الميدانية إلى التعرف على المشكلات السائدة بين الأزواج قبل حدوث الطلاق.الوقوف على الأسباب الحقيقية للطلاق بين الأزواج .معرفة طريقة تعامل الزوجين مع المشكلات التي تحدث أثناء الحياة الزوجية.التعرف على طبيعة وصفة الشخص المتدخل للإصلاح بين الزوجين.الوقوف على بعض الآثار النفسية و الاجتماعية و الاقتصادية للمطلقين المترتبة على عملية الطلاق.واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. بينت الدراسة أن من أهم أسباب الطلاق: الزواج المبكر،تدخل الأسرة، تعدد الزوجات ،و بينت أن آثار الطلاق تكون سلبية على الزوجة و الأولاد و مستقبل زواجهم و معاناتهم من القلق النفسي و التوتر في مرحلة الطفولة و ينعكس على المرأة المطلقة من خلال المشكلات الاقتصادية إذا كانت غير متعلمة فهي تحتاج لمن تعتمد عليه مادياً إذا كانت غير منتجة،و معاناة المطلقة من الحزن و القلق و الغضب و الاكتئاب.

الدراسة الخامسة–دراسة غادة مراد ٢٠٠٥: عنوان الدراسة :انحلال الزواج و أسبابه،دراسة مكتبية عن أسباب الطلاق. شملت الدراسة كافة وقوعات الطلاق لدى المحاكم الشرعية في المحافظات السورية حسب إحصائيات وزارة العدل خلال أعوام ٢٠٠٠و ٢٠٠١ ،و ٢٠٠٢ و بينت باختصار أسباب الطلاق تندرج تحت (أسباب اقتصادية ٢٣٠ حالة،أخلاقية ١٠١،عدم امتزاج و توافق بين الطرفين ٧٠٥٩،أسباب مختلفة ٥٢٣٧ ،مجموع ١٢٦٨٥) و نادت الدراسة بضرورة **التكافؤ الثقافي** والعمري و المادي و الاجتماعي بيتهما لإيجاد أرضية مشتركة للطرفين تساعدهما على التفاهم و الاستمرار في الحياة الزوجية.

الدراسة السادسة–دراسة عبير الصفدي عام ٢٠٠٨ : عنوان دراستها الزواج المبكر وعلاقته بالطلاق و هي دراسة ميدانية مسحية في مدينة دمشق وريفها، جامعة دمشق ،كلية التربية،قسم الإرشاد النفسي **هدفت الدراسة إلى:** التعرف على نسب الطلاق في كل من

المدينة والريف،التعرف على أن نسب الطلاق في المدينة تزداد كلما كان الزواج المبكر أكثر انتشاراً.توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

١- نسب الطلاق في المدينة أكبر من نسب الطلاق في الريف.

٢-نسبة الطلاق بزواج مبكر أكبر من نسبة الطلاق بزواج عادي.

٣-نسبة الزواج المبكر للذكور والإناث تقل كلما ارتفع المستوى التعليمي.

الدراسة السابعة-دراسة هناء النابلسي،٢٠١١: جرت الدراسة في الأردن عام ٢٠١١ على عينة بلغت ١٣٢ من الأزواج المطلقين و توصلت الدراسة إلى ما يلي: ٨٨% من الأزواج رأوا أن الطلاق حدث بسبب تدخلات أم الزوجة بشكل دائم،٥٥% من المطلقات قل أن سبب طلاقهن كان ضربهن المبرح من قبل الزوج،٦٧% بسبب الإهانة لهن، ٧٥% بسبب عدم الاحترام و الحب الكافي،٤٨% بسبب ضعف شخصية الزوج.

٣٥% من الأزواج الذكور الرجال قالوا أن السبب هو السكن المشترك مع الأهل،بينما ٢٨% المطلقين طلقوا بسبب عدم اهتمام الزوجة بمنزلها .

٢٣% بسبب جهل الزوجة بإدارة شؤون البيت .

توصلت الدراسة لمجموعة من المقترحات منها: التسامح و عدم العناد و الاعتذار والحوار و تفهم غضب الشريك و المصارحة و إنشاء مديرية للإصلاح و التوفيق الأسري لدراسة معاملات الطلاق للحد منها،و ضرورة إقامة دورات إرشادية للمقبلين على الزواج.

موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة:

قدمت الدراسات السابقة معلومات غنية عن ظاهرة الطلاق لا سيما الدراسات العربية ،و منها ما تحدث عن الأسباب و منها ما تحدث أيضاً عن الآثار بشكل مختصر ،كما أن بعضها كانت ذات صبغة دينية أو قانونية،و يضاف لذلك أن الدراسات المذكورة تعود لفترة زمنية (فترة ما قبل الأزمة السورية والحرب على سورية) إذ من المتوقع أن الأزمة زادت من حدة ظاهرة الطلاق، و ذلك تزامنا مع استمرار ثورة المعلومات و التقنية ومع انتشار الانترنيت و وسائل التواصل الاجتماعي بكافة أشكالها التي انتشرت انتشاراً واسعا في المجتمع السوري ،وتأثير الضغوط الاقتصادية الصعبة، وهذا ما سيميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة كونها ستتناول موضوع الطلاق في سورية استنادا للمصادر العلمية المتاحة.

خامساً-الفروض العلمية: تتمثل الفروض العلمية لهذا البحث بالآتي:

١-هناك علاقة بين سوء استخدام **وسائل التواصل الاجتماعي** و بين وقوع **الطلاق** بين الزوجين.

٢-قد يكون هناك علاقة بين **التكافؤ الزواجي** و وقوع الطلاق بين الزوجين.

٣-قد يكون هناك علاقة بين **تدخل الأهل** في حياة الزوجين و بين و حدوث الطلاق.

٤-قد يكون هناك علاقة بين **الزواج المبكر** و وقوع **الطلاق** بين الزوجين.

٥-قد يكون هناك علاقة بين **سوء معاملة الزوج** للطرف الآخر و بين حدوث الطلاق.

٦-قد يكون هناك علاقة **بين الطلاق** و الظروف **الاقتصادية** للزوجين.

٧-قد يكون هناك علاقة بين الحالة **الصحية** للزوجين و طلب أحدهما الطلاق.

٨-قد يكون هناك علاقة بين **عمل المرأة** خارج المنزل و **الطلاق.**

٩-قد يكون هناك علاقة بين **طلاق الزوجين** و**انهيار الأسرة.**

سادساً-أسباب الطلاق في المجتمع السوري: يرتبط الطلاق بمجموعة من الأسباب و المتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية و النفسية ،والتي تنطوي على مجموعة من الآثار السلبية التي تنعكس على الزوجين و على صحتهما النفسية و الجسدية، ثم على الأطفال و على المحيط العلائقي أو الوسط الاجتماعي و على المجتمع ككل سيتم الحديث عن أهمها فلا مجال هنا لذكرها بشكل مفصل و الخوض في تقسيماتها الدقيقة ،لكن يمكن التحدث عن أهمها في هذا البحث المتواضع من حيث مسببات الطلاق الاجتماعية و الصحية و الاقتصادية بالدرجة الأولى والتي منها:

١-وسائل التواصل الاجتماعي و علاقتها بالخلافات الزوجية و الطلاق :

(يقصد بالتواصل لغة التفاهم التي تنقل أفكار كل من الزوجين إلى الآخر و مشاعرهما و رغباتهما و حاجاتهما و اتجاهاتهما ، و من ثم فإن التواصل يحتاج إلى المعرفة الجيدة للشريك من خلال تعبير كل منهما بتلقائية عن نفسه و أفكاره و مشاعره و حاجاته و تعلم المهارات الخاصة بالاتصال و حل المشكلات)[١] .هذا في الأحوال الطبيعية لكن عندما لم يعد هناك متسعاً من الوقت ليبقى الزوجان في حالة تقارب و تواصل وينشغل أحدهما بمختلف وسائل التواصل الاجتماعي كالانترنيت بشكل عام و ما يتفرع عنه من

١-عرقسوسي،أميرة،التوافق الزواجي بين الأزواج من جنسيات مختلفة في مدينة دمشق،جامعة دمشق،رسالة دكتوراه غير منشورة كلية الآداب قسم علم الاجتماع ، ٢٠١٢ ، ص ٨٩ .

وسائل تواصل الكترونية كالفيسبوك و اليوتيوب و التويتر و الواتس أب و السكايب والإيمو و الانستغرام و الفيبر ووسائل أخرى تظهر يوماً بعد يوم، يختل توازن الأسرة و يتزعزع كيانها فيما لو أسيئ استخدامها من قبل أحد الزوجين.

لقد أفادت وكالة الأنباء الرئيسية في سورية (سانا) أن شبكات التواصل الاجتماعي تسبب الطلاق مشيرةً إلى أن دراسة حديثة وجدت علاقة أكيدة بين الإفراط في استخدام شبكات التواصل الاجتماعي وارتفاع معدلات الطلاق داخل الولايات المتحدة الأمريكية وتعاملت الدراسة مع حالات الطلاق داخل كل ولاية أمريكية على حدة ووجدت الدراسة علاقة أكيدة بين زيادة التعامل مع شبكات التواصل الاجتماعي وبين تدهور الحياة الزوجية موضحة أن الأشخاص البعيدين عن شبكات التواصل الاجتماعي تماماً هم أكثر سعادة في حياتهم الزوجية إلى حد بعيد[1] .أي أن الحياة الزوجية تتسم بالحركة والتفاعل بين الزوجين و أبنائهما فأي انشغال أو أي اهتمام يكون على حساب الحياة الزوجية و يؤثر عليها في أداء أدوارها يشكل ذلك خطراً مهدداً لاستقرارها سواء أكان انشغالاً بوسائل التواصل أم بغيرها.

٢-انعدام التكافؤ الزواجي:

يعتبر التكافؤ الزواجي مسالة أساسية من مسائل التكيف الزواجي وشروطه بين الزوجين، فكلما كان هناك توافقاً و تكافؤاً بين الخاطبين أو الشريكين كلما كانت الحياة الزوجية أكثر استقراراً ونجاحاً و ثباتا و رسوخاً في العموم بغض النظر عن حالات الاستثناء التي تكون بعيدةً عن الظاهرة العلمية المثبتة بنتائج الدراسات و الأبحاث الأكاديمية.

إن التكافؤ الزواجي يعني: كفاءة الرجل للمرأة وكفاءة المرأة للرجل في جميع النواحي الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للزوجين والمشاركة في الميول والهوايات، وهناك عدم

١- انظر: شبكات التواصل الاجتماعي تسبب الطلاق،واشنطن-سانا،٢٠١٤ /الرابط: http://www.sana.sy

٢-عباس، عبد الهادي: المرأة والأسرة في حضارات الشعوب وأنظمتها، دار طلاس، دمشق، ١٩٨٧،ص ٨٣.

التكافؤ بين الزوج والزوجة من ناحية السن وذلك عندما يكون الزوج كبير السن والزوجة صغيرة جداً في السن حيث لا يوجد تناسب بالأعمار، وعلى العكس من ذلك قد يتزوج الشاب فتاة تكبره في السن وذلك طمعاً في ثروة تملكها أو أثر نزوة عاطفية[١]

ويستشف مما سبق أن هناك عناصراً للتكافؤ الزواجي تتمثل بالعمر أو السن المتقارب و بالوضع الاقتصادي الذي يفضل أن يكون متماثلاً أو قريب من التماثل وهذا ما يوضح فشل العديد من الزيجات التي تقوم على أساس المصلحة و المنفعة الاقتصادية،كان يقوم أيضاً احد الشريكين بالزواج من شريك يصغره أو يكبره بعقدين من الزمن في بعض الحالات، فضلاً عن المستوى التعليمي و الثقافي المتقارب و اللذان يعدان من أهم ركائز الزواج إضافة إلى البيئة أو الوسط الاجتماعي و المشاركة في الميول أي- كلما انخفضت هذه القواسم أو الركائز بين الشريكين كلما اتسمت بنية الحياة الزوجية بالضعف و قلة الثبات.

٣-الاختيار التقليدي لشريك الحياة و تدخل الأهل في أبنائهم بعد تزويجهم:

يعتبر أسلوب اختيار الشريك (Style choice of partner) بأنه سلوك اجتماعي لا يتحدد برغبات الشخص وحده،بل يخضع لرغبة و موافقة المحيط الأسري كالأب أو الأم أو كلاهما معا أو يخضع لرأي بعض الأقرباء سواء أكانت وسائط الاختيار ظاهرة أم غير ظاهرة و هذا ما يعرف بالطريقة التقليدية، وهي طريقة قديمة للاختيار تخضع لعدة اعتبارات اجتماعية وتربوية فالشخص الراغب بالزواج سواء الشاب ،أو الفتاة بوجه خاص لا تمتلك في كثير من الأحيان حق الاختيار(الذي تصادره والدتها غالباً) و تحمل مسؤولياتها تجاه اختيار زوج المستقبل لا سيما عند المقبلين على ما يعرف بالزواج المبكر.في دراسة ميدانية في ريف دمشق جرت عام ٢٠٠٥ اتضح فيها أن نسبة ٣٩% ذكروا أن **اختيار الشريك كان من قبل الأهل** مما أدى لعدم تفاهم الشريكين و بالتالي ظهور الخلافات بين الزوجين وصولا للطلاق و بينت دراسة قدور أيضاً أن هناك ٥٣% من عينة المطلقين أفادوا بأن **تدخل الأهل(parental Involvement)**كان له أثراً كبيراً في حدوث الخلافات الزوجية و الطلاق[١].إن تدخل الأهل استناداً لما ورد سابقاً لا يقف فقط عند حدود اختيار الشريك بل

١-انظر :قدور، أمل،الأسباب الكامنة وراء الطلاق -دراسة ميدانية على عينة من مدينة دمشق،مشروع دمر،كلية الاقتصاد بجامعة دمشق، دبلوم التنمية السكانية،دمشق ،٢٠٠٤-٢٠٠٥، ص ،١٤، ص ١٢ .

غالباً ما يتعدى ذلك إلى التدخل في شؤون الزوجين الخاصة إما لوجود ضعف في شخصية أحد الزوجين أو عدم قدرتهما على تحمل مسؤولية الزواج من عدة نواحي اقتصادية و غيرها (أو بسبب سكن الزوجين في نفس مسكن الأهل)، سواء أكان زواجاً مبكراً أم غير ذلك فتدخل الأهل يعد إحدى أهم المخاطر الاجتماعية المهددة للحياة الزوجية استناداً لدراسات اجتماعية متعددة بغض النظر عن اختلاف نسب تدخل الأهل في زواج أبنائهم هذا ما أكدته أيضاً دراسة عبد الرحيم سابقاً و التي بينت أن هناك نسبة ٣٩،٢% من المطلقات أفدن أن تدخل أهل الزوجين كان السبب في طلاقهن[١]

٤-الزواج المبكر- Marriage Early: الزواج المبكر ظاهرة اجتماعية ليست بجديدة فهي تنتشر في كثير من الدول العربية و منها سورية نتيجة أسباب متعددة اجتماعية واقتصادية و تربوية و نفسية وذلك قبل سن الرشد . يشكل الزواج المبكر خطراً على الزوجين يتهدد حياتهما واستقرارهما نتيجة عدم النضج النفسي الكافي وعدم قدرة الزوجين على سد احتياجاتهما الاقتصادية و تحمل المسؤولية الأبناء خاصة أن الزواج المبكر غالباً ما يعقبه إنجاب المواليد ،مما ينعكس صحياً على الزوجة الصغيرة في السن و التي لم تنضج بعد بالشكل المناسب فضلاً عن مضاعفات الحمل و الولادة التي تهدد صحتها وعافيتها وصولا إلى عدم القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية **للمواليد** و بالتالي حدوث المشكلات التي تتسبب بوقوع الطلاق بين الزوجين حسب ما أفاد دليل الإرشاد للمقبلين على الزواج و الذي أكد عبر صفحاته :أن الزواج المبكر مشكلة حقيقية في البلدان العربية بوجه عام و في سورية كذلك و يبدو أن الزواج المبكر منتشر في سورية بشكل كبير ، فنسبة النساء اللواتي تزوجن أول مرة في سورية قبل بلوغهن سن العشرين هو حوالي ٦٠% في حين كانت نسبة من تزوجن و هن في سن اقل من ١٧ سنة يصل إلى ٢٠ % . و تدل الدراسات في

١-انظر:عبد الرحيم ،آمال الطلاق مشكلة أم حل ، ،دراسة ميدانية من واقع سجلات المحاكم الشرعية في مدينة دمشق و ريفها ، دون دار نشر ، دمشق ،١٩٩٥،ص٢٨٧.

كل أنحاء العالم على أن نسب الطلاق (و هو علامة فشل الحياة الزوجية تزداد كلما انخفض عمر الزواج للشريكين [١]

٥-**سوء معاملة الزوج و علاقته بالطلاق:** الزواج حسب ما نصت عليه قوانين الأحوال الشخصية في سورية يعتبر بمثابة: عقد بين رجل وامرأة تحل له شرعاً غايته إنشاء رابطة للحياة المشتركة و النسل[٢] هذا العقد عندما يتم برضا الطرفين يفترض أن يقوم على أساس المحبة والتسامح و السكن النفسي و الاستقرار بعيداً عن العنف و التسلط.لذلك عندما يخالف أحد الشريكين هذه القواعد يهتز بنيان الزواج، و يتهدد بالانهيار وتشير العديد من الدراسات النفسية و الاجتماعية إلى أن سوء المعاملة، أو العنف النفسي و الجسدي يقوض الأسرة وينبئ بفشل الزواج ،مع العلم أن سوء المعاملة و العنف الزوجي ينتشر في معظم المجتمعات و خصوصاً المجتمعات العربية و سورية جزء من هذه المجتمعات. إذ يتضح من خلال الدراسات و الأبحاث، و من خلال المحاكم الشرعية ووسائل الإعلام مدى انتشار العنف بإشكاله كافة لا سيما الجسدي باعتباره شيء ظاهر أكثر من العنف النفسي .ذكرت دراسة اجتماعية صادرة عن الهيئة السورية لشؤون الأسرة وهي الدراسة الأحدث في سورية في هذا الشأن أوضحت أن نتائج العنف الزوجي ضد المرأة تكون مدمرة لها فتدمر إنسانيتها و ثقتها بنفسها وقدراتها الذاتية ووظائفها الاجتماعية ،وتؤدي إلى فشل المؤسسة الزوجية و إلى الطلاق[٣] مع العلم أن العنف يتخذ أشكالاً متعددة كالعنف الجسدي و النفسي و الجنسي.

٦-**الطلاق و علاقته بالفقر و الظروف الاقتصادية :** الزواج لا يبنى على الحب و التقارب و الاستقرار النفسي فقط بل يحتاج إلى استقرار مادي أيضاً، فعمل الزوج أو الزوجان معاً اليوم إذا لم يكن عملاً دائماً فلن تتمكن الأسرة من سد احتياجاتها المادية لا سيما بعد إنجاب الأطفال و تحمل كافة التبعات و الاحتياجات المادية التي لا تنتهي ،بعد أن أصبحت

١-انظر :مطاع،بركات، دليل الإرشاد المتكامل للمقبلين على الزواج ،صندوق الأمم المتحدة لتنمية السكان بالتعاون مع الهيئة السورية لشوون الأسرة ،٢٠١١ مطاع بركات ، ص ٦٣.

٢-انظر :عرابي،بلال،أيام تنظيم الأسرة الشبابية،جمعية تنظيم الأسرة السورية،دمشق،١٩٩٦،ص ٧٢ .

٣-انظر :قصاب حسن،نجوه،دراسة كيفية معمقة حول العنف الأسري ضد المرأة في سورية،الهيئة السورية لشؤون الأسرة،٢٠١١،ص ٦٦

الاحتياجات اليوم بمثابة سيفاً مسلطاً بوجه الأسر ذات الدخل المحدود.فعندما لا تجد الأسرة الدخل الكافي تبدأ الخلافات بالظهور حول أولويات احتياجات المنزل و الأسرة، فالدخل بحد ذاته المستمر بالكاد يسد رمق الأسرة السورية فكيف إذا كان عمل الزوج عملاً مؤقتاً،أو أصبح في فترة ما عاطلاً عن العمل،كما أن هناك أزواجاً لا يملكون منزلاً أو سكنا خاصاً بهم أو يعيشون في منزل أو شقة مستأجرة بكلفة باهظة تزيد من فقر الزوج.في هذا المضمار أفادت إحدى الدراسات السورية: بأن **الضائقة المادية** للأسرة تسبب الكثير من الخلافات الزوجية وذكرت ١٦ % من المطلقات أن طلاقهن يعود إلى عدم القدرة على تحمل الأزواج للمسؤولية المادية التي تسببت بدورها في حدوث الطلاق[١]

٧-**الاستقلال المادي للزوجة و عملها خارج المنزل:** مع أن عمل المرأة يعد مؤشراً واضحا من مؤشرات الجندر Gender،وعلى الرغم من أن المرأة تشكل نصف المجتمع و عملها يدفع بمسيرة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية نحو الأعلى إلا انه في بعض الظروف قد يكون سبباً في طلبها للطلاق في حال عدم الاتفاق و التفاهم على تقاسم الأدوار داخل الأسرة مع زوجها ،ففي كثير من الحالات لدى النساء العاملات اللواتي لا يستطعن تحمل الحياة مع الزوج لأسباب متعددة يطلبن الطلاق لا سيما إذا كان الزوج يمارس العنف الاقتصادي ضدها، و لا يتعامل معها بتفهم واحترام و تقدير لذاتها وهذا ما يشجعها على طلب الطلاق خصوصا إذا كانت الزوجة تستطيع إعالة نفيها وأطفالها.

في هذا المضمار تفيد غادة مراد في دراستها عن الطلاق في سورية أن عدم حاجة المرأة للرجل للإنفاق عليها،وانشغالها بعملها خارج المنزل وانشغالها عنه بعملها خارج المنزل و بالأعباء المنزلية و تربية الأولاد و إهمالها لزوجها كلاهما يتسبب في حدوث الطلاق بينهما بغض النظر عمن يطلب الطلاق[٢]

٨-**الطلاق و علاقته بالحالة الصحية و الإنجاب:** يتوجب على الخاطبان المقبلان على الزواج القيام بعدة إجراءات من ضمنها إجراء بعض الفحوص الطبية التي تؤكد خلوهما من

١- انظر:قدور، أمل،الأسباب الكامنة وراء الطلاق –دراسة ميدانية على عينة من مدينة دمشق،مشروع دمر،كلية الاقتصاد بجامعة دمشق، دبلوم التنمية السكانية،دمشق ،٢٠٠٤-٢٠٠٥، ص ، ١٨.

٢- انظر:مراد ،غادة، انحلال الزواج و أسبابه،دراسة مكتبية عن أسباب الطلاق ، وزارة العدل ،٢٠٠٥،ص٢٧،٢٧،٢٦.

الأمراض و أنه لا يوجد أي موانع صحية لإتمام الزواج لكن الاستهتار بفحوص ما قبل الزواج و عدم تطبيقها بشكل قانوني قد يسبب في الحالات الغير صحية تصدع مؤسسة الزواج وانهيارها وصولاً للطلاق .هذا من جانب و من جانب آخر يعتبر عقم أحد الزوجين سبباً رئيسياً للطلاق عند قسم من الأزواج لا سيما أن الإنجاب من أهم وظائف الأسرة وإنجاب الأطفال يعتبر بمثابة العصر الذهبي للأسرة حسب علماء الاجتماع كي لا تكون الحياة رتيبة و مملة و تعطي الزوجين المزيد من الاندفاع و القوة نحو تحقيق الأهداف المتعددة خلال مسيرة حياتهما الزوجية.

إن إنجاب الأولاد يعد من أهم العوامل التي تسهم في تحقيق التقارب والحب بين الزوجين و توافقهما الزواجي فهؤلاء الأطفال لهم تأثير إيجابي في العلاقة الوالدية يقويها و يشبع دافع الأمومة و الأبوة لديهما[١] ويمكن القول هنا في الاتجاه العام أن الزوجان المنجبان اثر تكيفاً واستقراراً في حياتهما الزوجية كون الأطفال يصبغان الحياة الزوجية بكثير من الفرح و السرور ،و قد تغنى أحد الشعراء بذلك قائلاً :

و يا رب صن ضحكة الأطفال إنها إذا غردت في ظامئ الرمل أعشبا

سابعاً-آثار الطلاق على الأسرة و المجتمع: تختلف آثار الطلاق من مجتمع لآخر ومن أسرة لأخرى و ذلك تبعاً للعادات و التقاليد و الأعراف، و تبعاً للمستوى التعليمي والثقافي للزوجين. مع أن الطلاق في كثير من الأحيان يترك في مجتمعنا السوري و غيره من المجتمعات إفرازات خطيرة تنعكس على الجوانب النفسية و الاجتماعية و الاقتصادية سيتم التحدث عن منعكساته على كلاً من الزوجة و الزوج و الأطفال.

١-أثر الطلاق على الزوجة:لقد لخصت إحدى الدراسات الاجتماعية التي جرت في جامعة دمشق فيما يتعلق بآثار الطلاق على الزوجة المطلقة موضحةً أن: أشد ما تعانيه المطلقة هو قسوة نظرة المجتمع إليها فتبقى أسيرة القيود التي تلحقها كمطلقة فقدت المورد الاقتصادي الذي كان يوفره لها الزوج،فيتردى معيشتها لتشكل حينها عبئا اقتصاديا واجتماعياً ثقيلا على عائلتها و خاصة إذا كانت عائلتها تعاني هي الأخرى ظروفاً اقتصادية صعبة

١- انظر:عرقسوسي،أميرة،التوافق الزواجي بين الأزواج من جنسيات مختلفة في مدينة دمشق،جامعة دمشق،رسالة دكتوراه غير منشورة،٢٠١٢،ص٩٠ .

٢-انظر:أبو دبانة، رابح ، ظاهرة الطلاق بين الأسباب و الآثار -الإمارات العربية المتحدة نموذجاً، مجلة شؤون اجتماعية العدد ٨٥، ٢٠٠٥،ص ٧١،٧٢.

متردية الأمر الذي يضاعف من عذابها النفسي فتصاب بروح اليأس و الكآبة،و تصبح عرضة للانتقام من نفسها و الميل نحو الانحرافات السلوكية كتعاطي المخدرات و البغاء و الاكتئاب المزمن الذي قد يوصلها إلى الانتحار في بعض الأحيان، فضلا عن القيود الاجتماعية التي تحاصرها داخل محيط الأسرة والتي تقيد حركتها و حريتها [1].قد تكون هذه الآثار صحيحة لكن ليس في جميع الأحوال خاصة أن المرأة السورية اليوم دخلت سوق العمل بعد أن تسلحت بالعلم، فالآثار الاقتصادية قد لا تكون مشكلة ذات أهمية كبيرة بقدر ما تعاني من الآثار النفسية و الصحية.

٢- آثر الطلاق على الزوج:تنعكس ظاهرة الطلاق ليس على الزوجة فقط و إنما تنعكس أيضاً على الزوج و إن كان بدرجة أقل على الأزواج الذكور في المجتمع الشرقي. و تتوقف حدة هذه الآثار على عدة نواحي منها ما هو اقتصادي، كان يواجه الزوج مشكلات مادية تتعلق بدفع المهر و نفقة الأولاد الاقتصادية فضلاً عن نظرة رفاقه و المجتمع لموضوع طلاقه و تختلف انعكاسات ذلك تبعاً لمكانة و مركز الزوج و تبعا لثقافته و مستواه الاجتماعي و الاقتصادي و علاقته بزوجته و أطفاله و حالته النفسية .هذا في حال لم يتم الصراع النفسي و القانوني للحصول على حضانة الأطفال لإبقائهم معه(بغض النظر عن انشغاله بعمله و إنتاجيته) كما حدث و يحدث في كثير من حالات الصراع و الحروب الطويلة بين الزوجين دون أدنى مراعاة لمصلحة الأطفال الفضلى.

٣-**أثر الطلاق على الأبناء:** من أهم الواجبات التي يتوجب على الوالدين القيام بها تجاه أبنائهم سد احتياجاتهم الأساسية العاطفية و الاجتماعية،و رعايتهم و تنمية احتياجاتهم، التعليمية و غيرها، وذلك تبعاً لأعمارهم. وفي حال حدوث الطلاق ينعكس ذلك على النمو الانفعالي و على شخصية أبنائهم و على تعليمهم و نفسيتهم و نظرتهم للمستقبل و الحياة بأكملها.و أشار الصابوني بالنسبة لانعكاس الطلاق على الأبناء قائلا أن الطلاق يحرم **الأطفال** من العطف و التربية و من افتقاد الرعاية المطلوبة وذلك ما يضعف من شخصية الطفل و نموه النفسي و يؤخر مستواه الدراسي بسبب الانطواء و شرود الذهن نتيجة حالة التمزق الأسري التي يعيشها[2] و بمعنى آخر فان أبناء المطلقين غالباً ما يصابون

١- انظر:الصابوني، عبد الرحمن، الطلاق و آثاره ،الجزء الثاني ، شرح قانون الأحوال الشخصية السوري ، مطبعة الإسكان العسكرية، جامعة دمشق، ١٩٨٧ ص ٢٥٥.

بصدمات نفسية قاسية و بالتالي تنشأ عندهم نزعات عدوانية ضد المحيط الاجتماعي و يتأخرون في دراستهم و يتعرضون لما يعرف بالتسرب الدراسي و التوجه نحو الشارع تحت وطأة الظروف بحثاً عن فرص العمل الهامشية التي تكون على حساب تعلمهم، و قد ينجرون نحو رفاق السوء و الانحراف وصولاً لارتكاب الجرائم بسبب فقدانهم للحماية الأسرية اللازمة.

٤-**آثار الطلاق على المجتمع**:تنعكس آثار الطلاق السلبية على المجتمع السوري من خلال انعكاسها على الأسر السورية التي ألم بها الطلاق، كما أن المجتمع يصلح بصلاح المؤسسة الأسرية و يفسد بفسادها -أي أن المجتمع ينهار و يتداعى بانهيار و تداعي الأسرة السورية لا سيما في ظل الأزمة الحالية بعد اشتعال الحرب على الأرض السورية لسنوات عديدة دفعت الأسرة السورية، و ما نزال تدفع ثمن وضريبة الحرب ،و بتعبير آخر يمكن القول بأن آثار الطلاق لا تتوقف عند حدود الأسرة المفككة بل تستمر آثاره لتصيب سهامه قلب كل مجتمع ينتشر فيه الطلاق انطلاقا من عبء الإعالة و تأثير الطلاق في مشاركة الزوجة في النشاط الاقتصادي و الذي يؤثر سلباً في عملية التنمية المجتمعية،و زيادة عدد أطفال الشوارع الذين ستضمهم المؤسسات عوضاً عن أسرهم بعد تسربهم من التعليم، و ربما انحرافهم ليتحولوا إلى مراكز إصلاح الأحداث، خاصة أن معظم الأحداث في المراكز هم حصيلة الأسر المفككة .كل ذلك سيحولهم بالنتيجة إلى مستهلكين يشكلون عبئاً اقتصادياً إضافياً على الدولة بدلاً من أن يكونوا عناصر منتجة ،و ذلك بسبب العمل على إصلاحهم و توجيههم فضلاً عن المؤسسات الإصلاحية و التربوية التي تخسر الكثير من الأموال بسسبب إحداث مراكز للقاء الأسري و غيرها من مراكز إصلاحية في محاولات لاحتواء مفرزات ظاهرة الطلاق.

ثامناً-الطلاق في ظل الأزمة السورية:

تختلف نسب الطلاق في المجتمعات كافة تبعاً للثقافات والعادات والتقاليد وغيرها من المتغيرات الاجتماعية،و بالنسبة لسورية تختلف أيضاً نسب الطلاق بين منطقة و أخرى، لكن مع الأسف هناك فقر في الرقم الإحصائي و صعوبة بالغة في الحصول عليه في حال كان متوفراً،لذلك سيتم الاقتصار على الأرقام و المؤشرات المتوفرة .و بالعودة لنسب الطلاق

في الجمهورية العربية السورية فقد اتضح من خلال المسح الصحي الأسري أن نسبة المطلقات بلغت ١،٤% عام ٢٠٠٩[١]

لقد تأثرت الأسرة السورية بالحرب بشكل كبير فرفعت من وتيرة الضغط الاقتصادي من حيث انحدار مستوى معيشتها بشكل لا يوصف أدى لانهيار العديد من الأسر و تعزيز الطلاق.

تحت عنوان:الحرب تفكك نواة المجتمع السوري أفاد معهد ليفانت للدراسات بكندا ،نقلاً عن مصادر إحصائية رسمية في سورية (المحاكم الشرعية)أن عدد حالات الطلاق في سورية وصل إلى ٩٠٠٠ حالة خلال عام ٢٠١٤ ،و كانت حالات طلب الطلاق تتراوح بين ٣٠-٤٠ حالة يومياً بسبب الأزمات الاقتصادية وصعوبة تأمين الاحتياجات الأساسية اليومية للأسرة وازديادها بسبب ،غياب الزوج الطويل عن الأسرة ،و نتيجة الطلاق ارتفع عدد المطلقات العاملات في المعامل و صناعة الألبسة ،وارتفع عدد المتسولات من المطلقات،و لوحظ في المحاكم الشرعية السورية انخفاض قيمة المهر عند الزواج إلى ٢٥٠٠٠ ل.س بالنسبة للمهجرات و المطلقات[٢]و مع كل هذا الارتفاع في دعاوي الطلاق المسجلة عام ٢٠١٤ من المتوقع مع استمرار الأزمة حتى الوقت الحاضر ان يكون هناك مزيد من الدعاوى و مزيد من الزواج المبكر .

لا تتوقف آثار الأزمة على انتشار المزيد من وقوعات الزواج المبكر فقط،الذي يعقبه طلاق مبكر بسبب خلل عملية الزواج ،بل أن انتشار الخيانة الزوجيه ضاعف من دعاوي الطلاق أيضاً ربما للتخلص من الأزمات المادية. و للاستدلال على مؤشر الخيانة الزوجية خلال الأزمة ورد في صحيفة الوطن السورية أن هناك(٦) ستة آلاف دعوى خيانة زوجية أمام القضاء في سورية[٣] فعند ما يصل الزوج أو الزوجة للمحكمة لرفع دعوى بالخيانة ففي الغالب أن الطلاق يكون هو الغاية الأساسية من رفع دعوى بخيانة الزوج. و باختصار شديد يتبين

---

[١]- انظر :المسح الصحي الأسري في الجمهورية العربية السورية،المكتب المركزي للإحصاء بالتعاون مع جامعة الدول العربية و صندوق الأمم المتحدة للسكان و منظمة اليونيسيف،٤٤،٢٠٠٩.

[٢] -Look: Levant Research Institute, The war breaks down of Syrian Society, 2015.

[٣]- انظر :حجيمو،محمد منار،صحيفة الوطن السورية،٦ آلاف دعوى خيانة زوجية أمام القضاء السوري،العدد ٢٥٧٨. ٢٠١٦.

مما سبق أن الأزمة تسببت أو ساعدت في انهيار عدد كبير من الأسر بدواعي متعددة اقتصادية واجتماعية و نفسية و غيرها.

المنهجية: اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لتحليل واقع الأسرة الاجتماعي و الاقتصادي و الصحي و معرفة ارتباط المتغيرات و تفاعلها مع بعضها البعض وصولاً لوصف ظاهرة الطلاق وصفاً علمياً دقيقاً لتشخيص مسبباتها وآثارها، و لرصد النتائج المتمخضة عن هذا البحث وصولاً لتقديم مقترحات للعاملين و المهتمين بالأسرة السورية بالدرجة الأولى.

تاسعاً-نتائج الدراسة:توصلت هذه الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها:

١-بينت الدراسة سوء استخدام وسائل التواصل الاجتماعي تبعد الزوجين عن بعضهما و تتسبب في حدوث الطلاق،و هذا ما لم تشر له أي دراسة من الدراسات السابقة.

٢-توصلت الدراسة إلى أن الزواج الذي لا يقوم على مرتكزات واضحة غالباً ما ينتهي بالطلاق و لو بعد حين.

٣-أكدت الدراسة أن الزواج المبكر عاد بالارتفاع في ظل الأزمة من جديد لأسباب اقتصادية واجتماعية و هو مسبب مباسر للطلاق كونه زواجاً ضعيفاً.تتفق هذه النتيجة مع دراسة المركز الفلسطيني -الطلاق في محافظة غزة، و مع دراسة عبير الصفدي ٢٠٠٨ و مع دراسة عبد الرحيم في أن الزواج المبكر يسبب الطلاق.

٤-تشير الدراسة إلى أن عنف الزوج ضد الزوجة يمزق الرباط الأسري و يصيبه بالطلاق خاصة إذا كانت الزوجة تستطيع أن تعيل نفسها، فسرعان ما تتخلى عن زوجها المعنف.تتوافق هذه النتيجة بشكل جزئي مع دراسة هناء النابلسي عام ٢٠١١.

٥-تفيد هذه الدراسة في أن الخيانة الزوجية تقود بشكل حتمي الى الطلاق.

٦-تؤكد هذه الدراسة أن الظروف الاقتصادية لعبت و تلعب دوراً هاماً في وقوع الطلاق.و بالتالي تتوافق هذه النتيجة مع دراسة غادة المراد عام ٢٠٠٥.

٧-أظهرت هذه الدراسة أن الحالة الصحية و عدم قدرة احد الزوجين على إنجاب الأطفال يهدد الحياة الزوجية بالطلاق.

٨-أوضحت هذه الدراسة أن الطلاق يهدد حياة الزوجة بالقلق و الاكتئاب و يفرض عليها قيود اجتماعية تحد من حريتها و حركتها.

٩-توصلت الدراسة إلى أن الطلاق ينعكس بشكل مباشر على الأطفال و يحرمهم من احتياجاتهم النمائية الصحية والنفسية و التعليمية ،و يسبب لهم مشكلات بالتكيف و مشكلات سلوكية و يعرضهم للانحراف.

١٠-بينت الدراسة أن ارتفاع حالات الطلاق يقوض المجتمع و يحد من تطوره و يرتب عليه تبعات مادية و مسؤوليات جسيمة على الدولة.وهذا أيضاً ما لم توضحه الدراسات السابقة إضافة إلى ارتفاع حالات الطلاق ووصولها لأعداد هائلة في ظل هذه الأزمة نتيجة ظهور متغيرات عديدة اجتماعية واقتصادية.

عاشرا-مقترحات الدراسة:تقدم الدراسة مجموعة من المقترحات للحد من مشكلة الطلاق هي:

١-نشر التثقيف الزواجي من خلال إخضاع الراغبين بالزواج لدورة تثقيفية تتضمن تعريفهم بدليل المقبلين على الزواج المنجز من قبل الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان لوضعه بين أيدي الشباب لتعريفهم بحقوق واجبات الزوجين،و تحمل مسؤولية الزواج و تبعاته.

٢-الترخيص من قبل وزارة الشؤون لافتتاح مراكز الاستشارات و المشورة الأسرية للوقاية أو الحد من المشكلات الأسرية للحفاظ على تماسك الأسرة السورية أمام متغيرات العصر و تحدياته.

٣-الحد من الزواج المبكر في المجتمع السوري من خلال التشديد القانوني، إلى جانب نشر الوعي بآثاره السلبية عبر مختلف وسائل الإعلام.

٤- التأكيد على الاختيار الموضوعي للشريك بمراعاة التكافؤ الزواجي،والبعد عن الاختيار الشكلي و عن زواج المصلحة ،و عدم سماح الزوجين للآخرين بالتدخل في حياتهما الزوجية مهما كانت درجة قرابة الآخرين لهم.

٥-قيام وزارة الإسكان بتقديم المساكن المناسبة للشباب المقبلين على الزواج والعمل مع الجهات المعنية على تخفيض أسعار السكن لتتناسب مع الدخل المناسبة و منحهم قروض ميسرة لتامين السكن كي لا يظطر الزوجان للعيس مع أهلهم .

٦-أن تقوم كل من وزارة التربية و التعليم و الصحة و الإعلام و الشؤون الاجتماعية بدور إيجابي في تشكيل الوعي الاجتماعي بمفاهيم التربية الجنسية و السكانية و الصحة الإنجابية.

٧-إعادة النظر بقوانين الطلاق و تتبع حالاته و مساندة المطلقين و تشكيل وزارة العدل اختصاصيين في علم الاجتماع لمساندة الأسرة و التقليل من حالات الطلاق.

٨-تأمين مزيد من الملاجئ الخاصة بحماية النساء و أطفالهن المعنفين.

٩-إنشاء دور للحضانة و رياض الأطفال ،و مدارس خاصة بأطفال الأسر المفككة التي تعاني من الطلاق أ إخضاعهم لبراج خاصة بالرعاية الاجتماعية والنفسية لضمان نموهم مستقبلاً بشكل سليم.

١٠-إجراء دراسات مسحية على الأسر المطلقة لتشخيص واقعها و لمعرفة نقاط الضعف التي أوصلتهم إلى الطلاق.

قائمة المراجع

١-أبو راس،أحمد،الزواج المبكر وأثره في الحياة الزوجية، ،بحث علمي لنيل درجة الماجستير في علم الاجتماع بجامعة دمشق،رسالة غير منشورة ١٩٩٨ .

٢-أبو دبانة،رابح ، ظاهرة الطلاق بين الأسباب والآثار-الإمارات العربية المتحدة نموذجاً، مجلة شؤون اجتماعية،العدد ٨٥، ٢٠٠٥ .

٣-الزحيلي، وهبة ،الزواج و الطلاق،كلية الدعوة الإسلامية،طرابلس،١٩٩٨ .

٤-الصابوني ،عبد الرحمن،الطلاق و آثاره،الجزء الثاني ، شرح قانون الأحوال الشخصية السوري،مطبعة الإسكان العسكرية، جامعة دمشق ،١٩٨٧ .

٥-الكردي،احمد ،الأحوال الشخصية، جامعة دمشق المطبعة الجديدة دمشق،١٩٨٦ .

٦-الكويفي،محمد إبراهيم، قانون الأحوال الشخصية المعدل بالقانون رقم ٣٤ و أسبابه الموجبة لعام ١٩٧٥ ، ١٩٨٥.

٧-الأمين، أميرة ،الطلاق أسبابه و طرق العلاج ،مجلة الأمن و الحياة ،المملكة العربية السعودية ،العدد ١٤٣٢،٣٤٤هجري .

٨-المركز الفلسطيني للديمقراطية و حل النزاعات،سلسلة الدراسات الميدانية،الأسباب المؤدية إلى الطلاق في محافظة غزة من وجهة نظر المطلقين و المطلقين ،٢٠٠٣ .

٩-المالكي،محمد علي، اثر الطلاق على انحراف الأحداث،المركز العربي للدراسات الأمنية بالسعودية ،الرياض، ١٩٨٩.

١٠-بركات، مطاع،دليل المقبلين على الزواج،الهيئة السورية لشؤون الأسرة بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة لتنمية السكان، ٢٠١١ .

١١-بيومي،خليل، دوافع الخيانة الزوجية- دراسة تشخيصية،مصر، جامعة طنطا،١٩٩١ .

١٢-عبد الرحيم،آمال الطلاق مشكلة أم حل-دراسة ميدانية من واقع سجلات المحاكم الشرعية في مدينة دمشق و ريفها، دون دار نشر، دمشق ،١٩٩٥ .

١٣–عدلية ،تونسي،القلق والاكتئاب لدى عينة من المطلقات و غير المطلقات في مدينة مكة المكرمة ،جامعة أم القرى،رسالة ماجستير في قسم علم النفس بكلية التربية ،٢٠٠٢ .
١٤–قدور، أمل،الأسباب الكامنة وراء الطلاق ، دمشق،مشروع تخرج قدم لنيل درجة دبلوم التنمية السكانية في كلية الاقتصاد،جامعة دمشق ،٢٠٠٤–٢٠٠٥.
١٥–مراد،غادة،انحلال الزواج و أسبابه،دراسة مكتبية عن أسباب الطلاق،وزارة العدل،٢٠٠٥.
١٦–ميتشل، ديكنن،معجم علم الاجتماع ،ط٢،دار الطليعة للطباعة و النشر ،١٩٨٦.
17- Levant Research Institute, The war breaks down of Syrian Society, 2015.